

المحاضرة العاشرة (196-214)**المدارس الفكرية الحديثة للاقتصاد الكلي:**

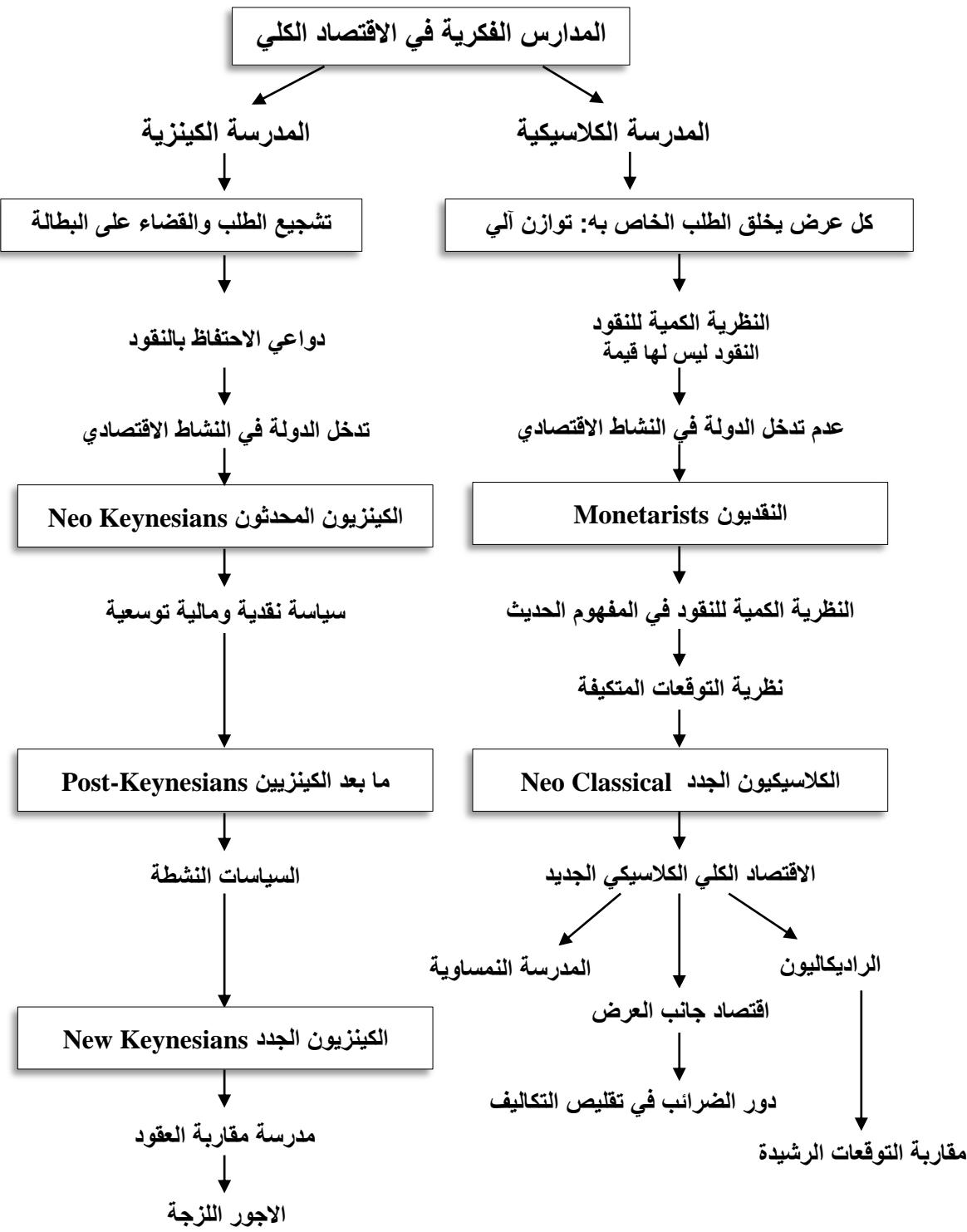
- رفض كينز في كتابه "النظرية العامة" فكرة التصحيح الذاتي التي يقوم عليها التحليل الكلاسيكي (أو التقانية) ثم مزجت أفكار كينز مع بعض عناصر النظرية الكلاسيكية ليكون ما يعرف بالاقتصاد الكينزي أول مدرسة في الاقتصاد الكلي حيث أنقسم الكينزيون إلى المحدثون وما بعد الكينزيون.
- ويوجد من تمسك بأفكار ما قبل كينز وهو فريدمان الذي استخدم الاحصاءات الميدانية والنظرية وهاجم كينز من خلال مدرسة النقديين.
- ثم ظهرت مدرسة التوقعات الرشيدة والتي تبناها الكلاسيكيون الجدد وهكذا ... فإن هناك مدارس أساسية مثل [أضافة الكلاسيك وكينز]. 1- النقديون. 2- الكينزيون المحدثون. 3- ما بعد كينز (الكينزيون الجدد). 4- الكلاسيكيون الجدد. وهناك مدارس ثانوية وهي 5- اقتصادييات جانب العرض. 6- المدرسة النمساوية. 7- الراديكاليون (المتطرفون) وكما موضح في شكل (1).

أولاً: النقديون:

- في الوقت الذي سادت أفكار كينز هاجمها (ميلتون فريدمان) في نقطتين:
 - 1- أن الاقتصاد القومي أكثر استقراراً مما أفترضه الكينزيون.
 - 2- أن النقود لها أهمية أكثر مما أعتقد الكينزيون الأوائل.
- [تجمع آراء فريدمان في إطار مدرسة النقديين]

منظور النقديين:

- تمحور أفكار النقوديون في أن عرض النقود يجب أن ينمو بمعدل ثابت بغض النظر عما يحدث لسعر الفائدة أو النشاط الاقتصادي أو المتغيرات الأخرى وهي:
 - 1- الاقتصاد الخاص أساساً مستقر: مرونة الأسعار والأجور تولد آليات التصحيح الذاتي فتقلل فترات الركود.
 - 2- السياسات النشيطة ضررها أكثر من نفعها. فترات التأخير وأخطاء التنبؤ تضر بالاقتصاد وأفضل سياسة ترك الاقتصاد وحده.
- 3- النقود هي أهم المتغيرات الاقتصادية لأن لها قوة تأثير في معدل التضخم في الأجل الطويل وفي المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير لذلك على السلطات النقدية السيطرة على معدل نموها.



الشكل (1): تمثيل توضيحي للتسلسل الزمني للمدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي

ويختلف النقديون عن الكينزيون المحدثون بـ :

أولاًً: النقديون يعتقدون أنَّ الاقتصاد أساساً مستقرٌ ولذلك عدم الاستقرار هو نتيجة التدخل الحكومي وليس لديهم ثقة ببرجال السياسة ويعتقدون أن السياسات ترسم لأغراض سياسية وليس اقتصادية.
ثانياً: النقديون يقللون من أهمية دور العقود التي تحقق القليل من المواجهات الكمية في استجابة الاقتصاد للسياسات أو الهزات (الصدامات) الخارجية بينما كان الكينزيون المحدثون يعتقدون أنَّ الأجور والأسعار تتواتم بسرعة وتتكيف أتجاه الصدمات الخارجية والسياسات.

ثالثاً: بما أن الاقتصاد القومي قريب من المعدل الطبيعي فإن السياسات استعمالة القطاع الخاص ينبع عنها مزاحمة في الأجل القصير وتضخم في الأجل الطويل ولكن تمنع التبذبات يقترح النظريين أتباع قواعد ثابتة لجعل معدل ثابت لنمو عرض النقود، وموازنة حكومية تتوازن عبر فترة الدورة الاقتصادية.

سيناريو النظريين: الآثار التضخمية لنمو عرض النقود:

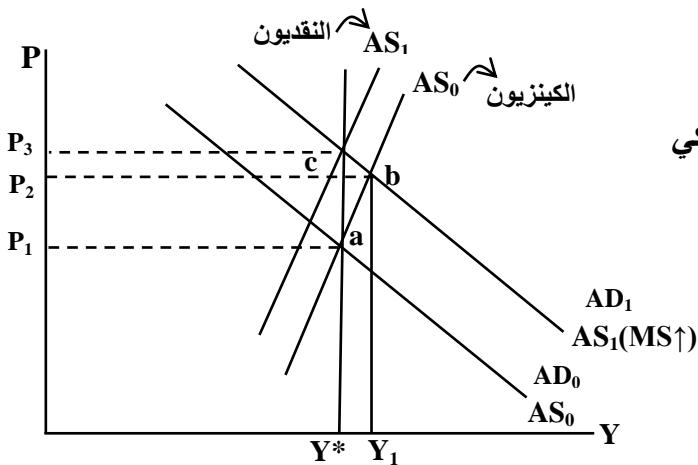
- النظريون يحللون الاقتصاد من خلال نظرية كمية النقود بدل من نموذج AD/AS ولكي نقارن بين النظريين والكينزيون المحدثين سنستخدم نفس النموذج.
- فمن الشكل (1-7) والذي يعكس بعض الاختلافات بين الكينزيين المحدثين والنظريين نلاحظ ان AS منحنى العرض الكلي الخاص بالنظريين يكون أكثر انحداراً من منحنى AS الخاص بالكينزيون المحدثين وذلك بسبب فرض النظريين بأن الاقتصاد القومي يعمل بالقرب من Y^* وهو ناتج التوظف الكامل وان التغيرات في الناتج لها أثر أكثر على الأسعار من الناتج.
- اهتمام النظريون بالآثار التضخمية المترتبة على المحاولات الخاطئة لاستعمال الاقتصاد القومي (يوضّحون ذلك) أنه لو قام البنك المركزي بزيادة عرض النقود سيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_0 إلى AD_1 كما في الشكل (1-7) ولأن التوقعات من الممكن أن تكون بطيئة لكي تتواءم (تنسجم أو تكون مناسبة ملائمة) مع التغير في عرض النقود (يقررون التوقعات المواتمة اي المبنية على الاحاديث السابقة) فإن الناتج سيزداد بشكل محدود بالأجل القصير بسبب شدة انحدار منحنى العرض الكلي AS_0 ولذلك ينتقل الاقتصاد من النقطة a إلى النقطة b عند Y_1 .
- ☒ فإذا كان توقيت المسؤولين دقيق فتحقق أهدافهم ف مجرد ان يلتحق العمال بأعمالهم تتغير الأجر والأسعار (توازن).
- ☒ فالزيادة في الناتج ستكون مؤقتة لأن الأسعار والأجر ستتغير ، تتواءم بسرعة ويترتب على ذلك انتقال منحنى العرض الكلي من AS_0 إلى AS_1 وبذلك ينتقل الاقتصاد إلى النقطة C فيعود الاقتصاد إلى Y^* ولكن بأسعار أعلى.
- وعكس الكينزيون المحدثون فإن النظريين يركزون في تحليلهم على الزمن الطويل وإن التكلفة المترتبة على التضخم تفوق الفوائد المؤقتة للسياسة التوسيعة نتيجة لزيادة عرض النقود التي تزيد التضخم وتقلل الناتج الحقيقي في الأجل الطويل حيث يصبح بتضخم متغير يؤثر على الأسعار النسبية ويقلل كفاءة عمل الأسواق ويخفض من الناتج المحتمل.

ملاحظة:

بول فولكر

هو رئيس

الاتحاد الفيدرالي الأمريكي



شكل (1-7) سيناريو المدرسة النقدية

تطبيق ناجح للنقدية**سياسة نقدية انكماشية أبطأت التضخم في الثمانينات:**

- عام 1979 طبقت مبادئ النقديين بعد أن حدد (بول فولكر) معدل نمو معين لعرض النقود وقد نجحت السياسة النقدية الانكمashية التي أتبعها فولكر في إيقاف التضخم وهبط وبقي هابطاً لعدة سنوات.
- خلال السبعينيات تحقق معدل نمو عرض النقود 8% في السنة.
- وصدمتين بتروليتين في السبعينيات أدت إلى تغيرات في معدل التضخم في الأجل القصير وقد علل النقديين أنه لو كان معدل نمو عرض النقود بني عند 4% خلال السبعينيات لكان التضخم نصف ما هو عليه مما يشير إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين معدل نمو عرض النقود وبين التضخم.

تطبيق فاشل للنقدية**رقلبة نقدية وارتفاع في اسعار الفائدة:**

- أسعار الفائدة تمثل أحد المشاكل التي تواجهه النقديين فنظريتهم تقضي أن الاستقرار النقدي يتحقق عن طريق معدل نمو ثابت لعرض النقود وهذا يؤدي إلى هبوط سعر الفائدة إلى المستوى الطبيعي اي إلى مستوى معدل الفائدة على رأس المال المستثمر.
- ولكن أسعار الفائدة ارتفعت إلى 20% خلال تطبيق فولكر لنظرية النقوديون وظلت اسعار الفائدة إلى عام 1985 وارتفعت معها قيمة الدولار إلى مستوى عدم الاستقرار وهبوط اسعار الفائدة فيما بعد أن أحدثت أضرار في الاقتصاد القومي.
- رغم ذلك الكثير يؤمنون بالالتزام بقواعد نقدية لأنها خير وسيلة عملية لسياسة النقدية.

ثانياً: مدرسة الكينزيون المحدثون:

- في أوائل الخمسينيات طورت أفكار كينز من قبل الكينزيون وانقسموا إلى كينزيون محدثون وكينزيون جدد أو ما بعد كينز والقسم الأعظم هم الكينزيون المحدثون.

منظور الكينزيون المحدثون:

- يتمحور منظور الكينزيون المحدثون في ضرورة تنشيط دور الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو على شكل ثلاث عناصر وهي:
 - 1- الاقتصاد الخاص غير المستقر: نتيجة لحدوث التغيرات في توقعات الاعمال ينتج عنها ذبذبات عدم الاستقرار في الاستثمارات فلا يتحقق القطاع الخاص التوظيف الكامل كتوقع.
 - 2- قوى التصحيح الذاتي ضعيفة وبيطئنة: عدم كمال الأسواق يؤدي إلى تخفيض مرونة الأسعار ويفسر قوى التصحيح الذاتي وتحتاج إلى وقت طويل لتعمل وتعيد الاستقرار وهذا غير مقبول اجتماعياً وسياسياً.
 - 3- الادارة النشطة للطلب ضرورية: وجود نماذج أفضل وأحصاءات أكثر تؤدي إلى سياسات ناجحة في المستقبل لذلك يجب أن يتدخل صانع السياسات عند حدوث تراجع أو انكماش أو أزمة في الاقتصاد القومي.

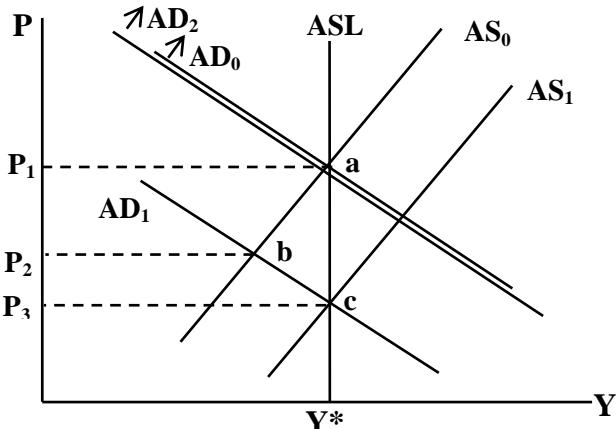
فروض الكينزيون المحدثون:

- أولاً: المصدر الأولي لعدم الاستقرار نتيجة لتغيير الثقة بين المستهلكين ورجال الاعمال مما يؤدي إلى تقلب الاتفاق المنظر.
- ثانياً: يفترضون ان العقود والتوقعات الموائمة تبطأ سرعة موائمة، تكيف الأسعار والأجور فتكون هناك استعداد، استجابة من الناتج والتوظيف للسياسات والخدمات الخارجية. وسابقاً كانوا على استعداد لاعتماد السياسات المالية والنقدية لإصلاح أمراض الاقتصاد الكلي ولكنهم ينادون وسائل جانب العرض كمعلم لإدارة الطلب التقليدية.
- ثالثاً: هم سياسياً متحرين أو (وسطاً) بين التحرر وعدم التحرر ويعتبرون البطالة مشكلة أخطر من التضخم.

سيناريو الكينزيون المحدثونادارة الطلب

- يمكن استخدام نموذج العرض والطلب الكلي لشرح سياسة الكينزيون المحدثون.
- ففي الشكل (2-7) رسم منحنى العرض AS الكلي أكثر استواءً عما هو عند النديين حيث تتجه الأجر والأسعار لأن تكون جامدة وبما أنَّ الكينزيون:
 - 1- يشككون بقوى التصحيح الذاتي.
 - 2- ويرفضون نظرية المعدل الطبيعي .
 - 3- ويرفضون منحنى العرض الكلي الطويل الأجل (Y^*) لنفترض أن الاقتصاد في النقطة a وحسب افتراضهم فانهيار الثقة في نشاط الاعمال يتربّع عليه انكماش الاستثمارات مما يؤدي الى انتقال منحنى الطلب من AD_0 الى AD_1 فينتقل الاقتصاد الى النقطة b.
- وهم يعتقدون الانتقال الى النقطة c يستغرق وقتاً طويلاً لذلك على الحكومة ان تتدخل فالحل المقترن هو زيادة الطلب الكلي بحيث ينتقل من AD_1 الى AD_2 ليعود الاقتصاد الى النقطة a مع ارتفاع في الأسعار.

ملاحظة:



$AD_2 = AD_0$
 Y^* العرض الكلي بالجل الطويل
 وهو ASL
 Y^* ناتج الاستخدام الكامل
 العرض الكلي بالأجل القصير AS

شكل (2-7) سيناريو مدرسة الكينزيون المحدثون

تطبيق ناجح الكينزيون المحدثون:

- فترة السبعينيات طبقت مبادئ هذه المدرسة في أمريكا وأسفرت عن انخفاض البطالة من (6.5%) إلى (3.4%) وارتفع معدل الانتاجية بمقدار (3.5%) في السنة ولم يشكل التضخم اي مشكلة حتى جاءت حرب فيتنام.

تطبيق فاشل الكينزيون المحدثون للتضخم في السبعينيات:

- وبانتهاء السبعينيات ظهرت مشكلة التضخم رغم انخفاض وازالة البطالة فإن الاقتصاد الكينزي المعتمد على الطلب الكلي لمعالجة مشكلة التضخم غير معنون دون حدوث كساد.
- فإن سياسة رفع الضرائب والسياسة النقدية الانكمashية أدت إلى تخفيض الطلب على العمال ومحاولة إدارة الطلب لتخفيض التضخم في السبعينيات أقفلت الكثير على ان تخفيض التضخم يتم من خلال أحداث ركود .
- والكثير بدأوا يدعون إلى اتباع السياسات الدخلية والتي هي من أفكار الكينزيون الجدد .
- ومشكلة التوقيت ستظهر عندما يتباطأ واضعوا السياسات في تطبيق سياساتهم قد يستعيد الاقتصاد وضعه عندما تكون السياسات النشطة قد بدأ مفعولها يظهر والنتيجة هي التضخم. حيث أنَّ فترة التأخير التي تصاحب السياسات المالية جعلت الاقتصاديون يعارضون تطبيقها لغرض تحقيق الاستقرار كما يجب ان تكون التنبؤات مبنية على الوضع في المستقبل وليس الحالى والمستقبل لا يمكن التنبؤ به بدقة لذلك ستظل هذه السياسات غير ملائمة في الأجل القصير.
- السياسة الدخلية: وهي الرقابة على الأسعار والأجور للحد مكن التضخم.

ثالثاً: مدرسة الكلاسيكي الجدد:

- الكلاسيكيون الجدد شككوا في أن التوقعات المواتمة (أو المكيفة) القائمة على التوقعات تبني على الأحداث السابقة (تكون كافية) [تشابه الفكرة عند الكينزيون المحدثون وعند النقديين] بل يجب أن يستخدموا كافة المعلومات المتوافرة لتكوين توقعاتهم وهذه فروض التوقعات الرشيدة. وركز الكلاسيكيون الجدد على مشاكل المعلومات التي من الممكن أن تفسر كثير من التصرفات الرشيدة للأفراد في الاقتصاد الكلي وهم يؤمنون بإمكانية تفسير [دورات الاقتصادية وفعالية السياسات وأخطاء تنبؤات الاقتصاديين] عن طريق المعلومات المتوافرة.

منظور الكلاسيكيين الجدد:

- هذه المدرسة قائمة على [الجمع بين التوقعات الرشيدة وخاصية التصحيح الذاتي للأسعار والأجور المتصفة بالمرنة العالية] ومنظورها يلخص بأربع نقاط هي:

أولاً: الاقتصاد الخاص أساساً مستقر: لأن مرنة الأجور والأسعار تحقق التصحيح الذاتي لذلك فترات الانكماش تتجه لأن تكون قصيرة وضعيفة.

ثانياً: الوحدات الاقتصادية تستخدم كافة المعلومات المتوافرة: والا كانت تصرفاتهم وسلوكهم غير رشيدة وتشمل المعلومات [عن النظرية الاقتصادية، التصرفات المحتملة لواضعى السياسات والاستجابة الطويلة الأجل للسياسة].

ثالثاً: النقود محيدة: التغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط في الأسعار وليس في القطاع الحقيقي أما الغير متوقعة يمكن ان يكون لها آثار قصيرة الأجل على التوظيف والانتاج الى ان تصبح الاحوال النقدية مفهومة.

رابعاً: السياسة الاقتصادية الهدافـة للاستقرار تكون غير فعالة: لأن آثار السياسة تظهر في الأجل الطويل فالسياسة الهدافـة لاستعمال الاقتصاد القومي سيترتب عليها زيادة في التضخم ولن يكون لها آثار على الناتج أو التوظيف، أي لن تكون تلك السياسات فعالة.

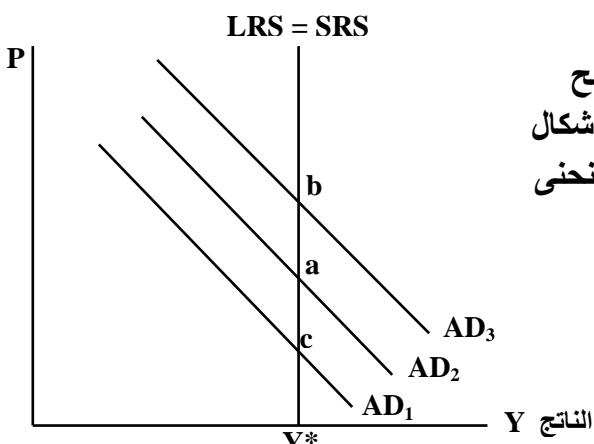
- بمعنى العمل بمبدأ (دعا يعمل) والسوق مستقر بواسطة القوى الذاتية المصححة ويتحقق الاستقرار عند ما يترك الاقتصاد يعمل لوحده كأفضل سياسة وهذه معظمها قريبة من المدرسة النقدية . ويختلف النقوديون عن الكلاسيكيون الجدد أنهم يعتقدون بأن رجال السياسة قادرون على ان يؤثروا في المتغيرات الحقيقة القصيرة الأجل بتكلفة ليست غالبة فقط تكالفة التضخم في الأجل الطويل. بينما الكلاسيكيون الجدد يعتقدون أن السياسيين غير قادرين على التأثير في النشاط الاقتصادي أطلاقاً ولا توجد علاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي والطلب الكلي مما يضعف تدخل السياسي إلا ما نذر.

سيناريو مدرسة الكلاسيكيين الجدد:**الزمن الطويل يساوي الزمن القصير SR=LR**

- من الشكل (3-7) العرض الكلي والطلب الكلي والذي يوضح منظور الكلاسيكيين الجدد. [أهم اختلاف بين هذا الشكل وأشكال الطلب الكلي والعرض الكلي للمدارس الأخرى هو غياب منحنى العرض الكلي القصير الأجل AS].

ويعود السبب لفرضيات الكلاسيكيين الجدد الخاصة بالمعلومات الكاملة ومرنة الأسعار والأجور.

وبالتالي لو أن الأفراد علموا بالآثار الطويلة الأجل للسياسة فإنهم يستطيعون بسرعة موائمة الأسعار والأجور وبالتالي لن يحرف الاقتصاد عن منحنى العرض الكلي الطويل الأجل (Y^*). ويمكن أيضاً إيضاح سيناريو الكلاسيكيين الجدد من خلال شكل (3-7).



شكل (3-7) سيناريو سياسة الكلاسيكيين الجدد

- لنفرض أن الاقتصاد في النقطة a وزادت الكمية المعروضة من النقود ولان الأفراد يعلمون ان ذلك سيؤدي الى ارتفاع التضخم فيغيرون، يوائمون بسرعة أجورهم للتمشي مع ارتفاع التضخم المتوقع أي ان الاجور النقدية سترتفع مع ارتفاع الاسعار وان الاجور الحقيقة لن تتغير وبالتالي لن يتأثر التوظف ولا الناتج عند انتقال الاقتصاد من a الى b.

- وعن انخفاض الطلب الكلي ستزداد الاجور الحقيقة وبطالة مما يخفض العمال في طلب الاجور فيؤدي الى ثبات الاجور الحقيقة بحيث ان مستوى الانتاج الذي يعظم الربح يظل عند مستوى Y^* رغم ان انخفاض الطلب الكلي يضغط لتخفيض الاسعار.

- فوفقاً للكلاسيكيين الجدد فلا زيادة الطلب الكلي ولا انخفاضه له اثر على مستوى الناتج والتوظف . فلا توجد علاقة منتظمة بين الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي حسب رأي هذه المدرسة.

وهناك استنتاجات فيما يتعلق بالسياسات:-

أولاً: اي محاولة لاستمالة الاقتصاد في الانتقال من a الى b غير فعالة ضمن ما يعرف ((قاعدة عدم فعالية السياسة))

ثانياً: ان السياسة ليست ضرورية لأن فترات الركود ستزول تلقائياً وبسرعة يحدث الانتقال من a الى c.

تطبيق ناجح للمدرسة الكلاسيكية الجديدة

تفسير التضخم الركودي:

- لأن نموذجهم حديث فلم يستخدم كتجربة لتطبيق السياسات فأخذوا فترات التضخم الركودي خلال السبعينات والثمانينات لإثبات وجهة نظرهم.

- عام 1973 - 1984 كانت السياسة النقدية والمالية سياسة استمالة ومع ذلك فإن معدل البطالة كان مرتفعاً إلى 7.3% (ويرى الكلاسيكيون الجدد ان ذلك إثبات (قاعدة عدم فعالية السياسة)).

- فلو كان هناك علاقة منتظمة بين التغيرات المتوقعة في السياسة وبين النشاط الاقتصادي لكن النمو السريع في النقود والعجز المرتفع في الميزانية أدى الى تخفيض معدل البطالة ولكن كلا السياسيين النقدية والمالية أدت الى التضخم .

تطبيق فاشل للمدرسة الكلاسيكية الجديدة:

- لو ان السياسات المتوقعة تؤثر فقط على الاسعار ولا تؤثر على الناتج لكن الاعلان عن السياسة النقدية الانكمashية أدى الى هبوط الاجور والتضخم دون ان يترتب على ذلك انكمash في النشاط الاقتصادي حسب رؤية هذه المدرسة.

- إلا أن ذلك لم يحدث عندما اتبع فولكر سياسة انكمashية عام 1979 فهبط التضخم نتيجة للسياسة النقدية الانكمashية الغير مباشرة صاحبة انكمash شديد.

رابعاً: مدرسة ما بعد الكينزيون (الكينزيون الجدد):

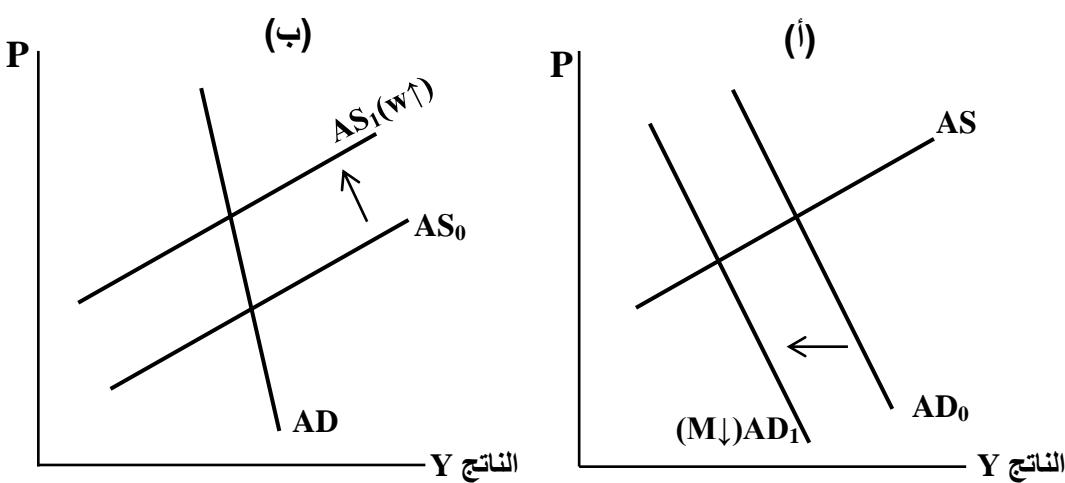
- هذه المدرسة لا تزال في خطوات التكوين ، ووجهة نظرها مناقضة للمدارس الاخرى ويعتبرون أنفسهم الورثة الحقيقيون لکینز ويسعون ان المدارس الاخرى أساءت تفسير کینز ورسالة الكينزيون الجدد [أنه ليس هناك اتجاه للاقتصاد لتصحيح نفسه والسياسات الداخلية والخطيط هي مكملة لإدارة الطلب].

منظور ما بعد الكينزيون (الكينزيون الجدد):

معظم أفكارهم عبارة عن انتقادات للاقتصاد الكلاسيكي ولا يوجد نموذج ما بعد الكينزيون ولكن هناك أفكارهم تلخصها بما يلي:

أولاً: القوى (التلقائية) الذاتية المصححة لا وجود لها: يعتقدون ان اليد الخفية مجرد وهم وليس هناك اتجاه للاقتصاد الحديث أن يصحح نفسه بنفسه.

- ثانيًا:** عدم التأكيد يسود الانشطة الاقتصادية: معظم القرارات تتخذ بالخبرة والبداهة (لأن المستقبل غير معروف) مما يعني عدم اتجاه الاقتصاد نحو التوازن أو نحو المعدل الطبيعي في الأجل الطويل.
- ثالثًا:** اتحادات العمال والشركات هي المسيطرة: في العالم الحقيقي لا يوجد فرض وجود بائعين ومشترين مستقلين بل وحدات اقتصادية كبيرة مسيطرة عليه فالأرباح والأجور هي نتيجة المنافسة للمطالبة بالدخل وعليه الأسعار تحدد (هامش + تكاليف).
- رابعاً:** النقدود سلبية ولكنها في غاية الأهمية: عرض النقود عامل داخلي وله تأثير غير مباشر على الاقتصاد. فالنقود تحمي من عدم التأكيد وتربط الحاضر بالمستقبل. وتوفر الائتمان والتغير في التفضيل النقدي يلعبان دوراً كبيراً في الاقتصاد.
- فكل من كينز وما بعد الكينزيون يعتقدون أن المستقبل غير معروف. فالقرارات الخاصة بالاستثمار أو الاحتفاظ بالنقدود أو الأدخار أو بتوقيع عقد مبنية على تخمينات غير دقيقة عن المستقبل، لذلك فإن فرضية توازن الاقتصاد تلقائياً أو الوصول إلى المعدل الطبيعي غير محتملة ولمواجهة وتقليل عدم التأكيد فالأفراد يدخلون في اتفاقات تعاقدية ويحتفظون بثروة سائلة في صورة نقود.
 - هذه الصلة بين النقود والعقود وعدم التأكيد عامل هام لما بعد الكينزيين وأنكارهم لقوى التصحيح الذاتي.
 - وحتى النقاد يعتقدون أن قوى السوق تتغلب في النهاية على العقود النقدية.
 - بينما الكينزيون الجدد مقتنعين بأن العقود هي استجابة لعدم تأكيد السوق وهم معارضون للنقديين والكلاسيكيين الجدد فيرون كون النقود عامل داخلي يجعل نمو عرض النقود بمعدل ثابت لا يمكن تطبيقه. وأن عدم التأكيد يلغى فرض التوقعات الرشيدة (للكلاسيكيين الجدد).
 - ويتفق الكينزيون المحدثون مع ما بعد الكينزيون والذين يشعرون بأن سياسات إدارة الطلب الكلي وحدها غير كافية و يجب زيارتها عن طريق سياسات التخطيط والسياسات الداخلية.
- سيناريو ما بعد الكينزيين:**
- نستخدم نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي لشرح سيناريو الكينزيون الجدد:
 - **أولاً:** يرون ان التوظيف والتضخم يعملون بشكل منفصل. فالالتوظيف يتحدد بواسطة مبيعات المنشآت المتوقعة بينما التضخم يتحدد بواسطة المساومة على الأجور بين رجال الأعمال والعمال وهذا يعني عدم وجود تناسق بين تغيرات السعر والناتج في نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي.
 - **ثانياً:** وطالما الكينزيون الجدد ينفون وجود القوى الذاتية المصححة وفرض المعدل الطبيعي عليه المفروض عدم رسم خط التوظيف الكامل Y لذلك يترجم شكل (4-7 (أ)) و (4-7 (ب)) وجهة نظر الكينزيون الجدد.
 - في شكل (4-7 (أ)) فيما يتعلق بأثر السياسة الانكمashية الهدافـة إلى ايـقـاف التضـخم فـتخـفيـض نـمو عـرض الـنقـود سـيخـفـض الـائـتمـان وـيـؤـدي إـلـى الانـكمـاش وـانتـقال الـطلـب الـكـلي مـن AD_0 إـلـى AD_1 ولكن سيكون له أثر ضعيف على التضخم لأن الأسعار تتحدد بواسطة التكاليف ولا عرض النقود ولا السياسة النقدية الانكمashية لها تأثير على التكاليف بشكل مباشر ولكن عندما تطول فترة الانكمash والركود فإن التضخم وطلب النقود سينخفض في النهاية مع تكلفة مجتمعية كبيرة والحل الذي يقدمه الكينزيون الجدد هو أتباع السياسة الداخلية.
 - وفي شكل (4-7 (ب)) الذي يبني أثر تكلفة الأجور على التضخم والناتج. فإن نقابات العمال قادرة على رفع الأجور بقدر أكبر من نمو الانتاجية وتؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي من AS_0 إلى AS_1 فإن الزيادة في الأجور سوف ترفع الأسعار ولكن سيكون لها أثر ضعيف على الناتج.
 - ومنحنى الطلب الكلي الأكثر انحداراً في شكل (4-7 (ب)) فيه انخفاض الأجور ينقل منحنى العرض الكلي من AS_1 إلى AS_0 وهذا الانخفاض في الأجور له تأثير ضعيف على التوظيف والناتج . لكنهم يعتقدون ان تخفيض الأجور من المحتمل ان تخفض الناتج لأن تخفيض الدخل من الأجور يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الداخل وفي نفس الوقت انتقال منحنى العرض الكلي إلى الخارج.



شكل (4-7) سيناريو مدرسة الكينزيين الجدد

المدارس الثانوية للاقتصاد الكلي:أولاً: اقتصاد جانب العرض:

- عام 1980 عندما تولى الرئيس الأمريكي ريكان الرئاسة صمم سياسات لتأثر على جانب العرض في الاقتصاد بدلاً من إدارة الطلب الكلي للكينزيين التقليديين وكما يلي:
- أولاً: صممت سياسات لمجموعة من التخفيفات الضريبية بفرض زيادة الحوافز للاستثمار والادخار.
- ثانياً: تشجيع سياسة تحرير نشاط الاعمال من القيود بفرض تحرير الارباح من التدخل الحكومي.
- ثالثاً: أنشأ ريكان لجنة لدراسة أمكانية العودة إلى قاعدة الذهب.
- ونظرياً هذه الاجراءات توقف التضخم ويتحول عنها زيادة كبيرة في معدل النمو بحيث ان إيرادات الحكومة تزداد بقدر كاف لتعوض النقص في هذه الايرادات المترب على تخفيض الضرائب.
- ولكن بدل من النمو السريع المتوقع حدث انكماش شديد وبدلاً من ان يتتحقق توازن في الموازنة العامة سجلت عجز فدرالي (لأن برنامج جانب العرض حقيقي ولم يطبق). فإن:
- تخفيض الضرائب بنسبة 25% لا تعني ان الضرائب منخفضة بل لا زالت مرتفعة بحيث تؤثر عكسياً على الاستهلاك للعمل والادخار والاستثمار.
- والإنفاق الحكومي لم يخفيض بالقدر الكافي لتحرير رأس المال الخاص لتمويل استثمارات القطاع الخاص.
- كما أدت السياسة النقدية الانكمashية لرفع سعر الفائدة إلى 18% مما أدى إلى انخفاض الارباح.
- وأفترض أن تنبؤات مدرسة جانب العرض ممكن ان تتحقق لو طبق البرنامج كاملاً هذا من الصعب تأكيده.
- هذه المدرسة أعطت أهمية للحوافز وللنقود رغم كل شيء .

ثانياً: المدرسة النمساوية:

- برزت هذه المدرسة في الثمانينيات فهم يؤمنون بالسوق وعدم الثقة بالحكومة من أبرز علمائها هایك الحاصل على جائزة نوبل.
- يعتقدون الاقتصاد وضع على المسار الخاطئ منذ الثورة الكينزية وسياستهم هي تأيد لأي شيء يحرك الاقتصاد نحو (أتركه يعمل) وتعظيم تفضيلات الأفراد مؤيدون لوجهة نظر الاحرار.
- تأكيدهم على فكرة (أتركه يعمل) يصنفهم بمعية النقديين والكلاسيك الجدد في نفس المعسكر.
- ومناداتهم بالعود إلى قاعدة الذهب يصنفهم ضمن معسكر جانب العرض.
- ويختلفون مع المدارس الأخرى في الطرق الأساسية للبحث (فهم يؤكدون على دور المنظم الفرد ودراسة خطوات السوق بدلاً من حالات التوازن بعيد عن التجمعات الاقتصادية لذلك يركزون على مفاهيم الاقتصاد

- الجزئي والتصرفات الرشيدة للأفراد وبعضاً يعرض على فكرة الاقتصاد الكلي وعدم ثقة في الاحصاءات الاقتصادية والاقتصاد القياسي بسبب عدم التأكيد فمن الصعب تكون النماذج الاقتصادية).
- يؤمنون بأن الاقتصاد الكلي هو ذلك الاقتصاد الذي يعطي (حرية للبنوك) في تصدير عملتها وإلغاء البنوك المركزية وجعل ضرائب الدخل غير قانونية وإلغاء تعويضات البطالة والرفاهية.
 - فالمنافسة بين البنوك تحسن من كفاءة النظام المالي وتزيل مقدمة الحكومة على تضخيم العملة وسرقة مدخلات الأفراد.
 - وضربية الدخل هي أموال مصادرة عند المساوين أما الرفاهية تخفض من الحافز للبحث عن العمل مما يضر مستلم تعويض الرفاهية والبطالة طالما تكون اختيارية أو عدم كفاءة السوق نتيجة التدخل الحكومي فإلغاء تعويضات البطالة نتيجة مرغوبة.

ثالثاً: الراديكاليين (المتطرفون):

- بنو تحليلاتهم على أعمال كارل ماركس ومعظم نماذجهم تبدأ بتحليل هيكل الطبقات، العمال والرأسماليين ويددوا ميلاً استهلاكية بمقدار (1) للعمال و(صفر) للرأسماليين كما يشرون إلى أن النظام الاقتصادي يتوجه نحو الازمات.
- لهم مساهمة في دراسة الكсад التضخمي حيث وضع التقليديون نظرياتهم على العلاقة الجماعات المساومة والعقود وهي نفس طريقة الراديكاليون التي يستخدمونها.
- ونظرياتهم تعتقد بأن الملكية العامة للصناعات الهامة ضروري لتحقيق الاستقرار في ظل الرأسمالية. وقد أستجاب الكينزيون الجدد بشكل جزئي لدعوة الراديكاليون باستخدام السياسات الدخيلة.
- ومن الراديكاليين وهم قلة في أمريكا (هاورد شارمن من جامعة كاليفورنيا وجيمس من المدرسة الجديدة في بحوث المجتمع وغيرهم).

جدول (1-7) المدارس الفكرية للاقتصاد الكلي

السياسة المقترن بها	أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الكلية			آلية انتقال السياسة النقدية	الموائمة الذاتية للاقتصاد بدون تدخل دولة الاستجابة	محور الاهتمام	
	الأسعار	التوظيف	الناتج				
سياسة نقدية تعمل على خلق النقود فقط	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	مباشرة	توجد	استقرار الأسعار	الكلاسيكية
سياسة نقدية نشطة	قد يوجد في دالة التوظيف الكامل أو لاقرابة منها	يوجد	يوجد	غير مباشرة	لاتوجد تدخل	البطالة (عند مستوى أقل من التشغيل الكامل) – فترات الركود – الطلب الكلي الفعال	الكينزية
سياسة نقدية غير نشطة	يوجد في الأجل القصير لا يوجد في الأجل الطويل			مباشرة + غير مباشرة	توجد	التضخم	النقدية
سياسة نقدية نشطة	يوجد	يوجد	يوجد	غير مباشرة	ضعيفة وبطيئة جداً تدخل ضعيف	البطالة – فترات الركود – الطلب الكلي	الكينزية الحديثة
عدم فعالية السياسة المعلنة على الانتاج والتوظيف	يوجد أثر على الأسعار فقط في حالة السياسة المتوقعة. يوجد أثر على الناتج والتوظيف والأسعار في حالة السياسة غير المتوقعة			مباشرة	توجد	التضخم	الكلاسيكية الجديدة
سياسة نقدية نشطة	يوجد أثر لكل من السياسة المتوقعة وغير المتوقعة على المتغيرات الثلاثة			غير مباشرة	غاية في الضعف إلى حد كبير	الركود – الطلب الكلي – النمو – الانتاجية – توزيع الدخل	الكينزية الجديدة
سياسة نقدية أقل توسيعية تتبع نظام معدل ثابت لنمو المعرض النقدي	يوجد في الأجل القصير يوجد في الأجل الطويل			توجد	توجد	الركود – الطلب الكلي – النمو – الانتاجية	اقتصاديات جانب العرض

المصدر: رانيا عبد المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المركفي والنقد)، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة (خ م) 2005، ص:28.

الطلب الكلي والعرض الكلي

- أفترض كينز ان المستوى العام للأسعار ثابت في نموذج (الدخل – الانفاق).
- أفترض توازن في سوق النقود فلم يدخل في الاعتبار تغيرات سعر الفائدة.
- 1- في نموذج IS - LM جمع سوق النقود مع سوق السلع والخدمات لتحقيق التوازن مع بقاء افتراض ثبات الاسعار (وهذا يعني ان العرض الكلي ذا مرونة لانهائية).
- 2- لذلك كينز أهمل جانب العرض وأصبح الطلب الكلي هو المحدد لمستوى الدخل والناتج.
- 3- والكلاسيك عندهم العرض الكلي هو المحدد لمستوى الناتج والدخل وليس للطلب دور في تحديد مستوى الدخل والناتج.
- الحالات الثلاث هي حالات خاصة [فلا الأسعار ثابتة ولا التغيرات في الطلب عديمة التأثير على مستوى الدخل والناتج]، والعرض الكلي وحده يحدّد مستوى الدخل والناتج.
- لذلك سيتم دراسة الطلب والعرض في الظروف العادية والوصول الى تحديد الدخل والناتج.

الطلب الكلي والعرض الكلي:

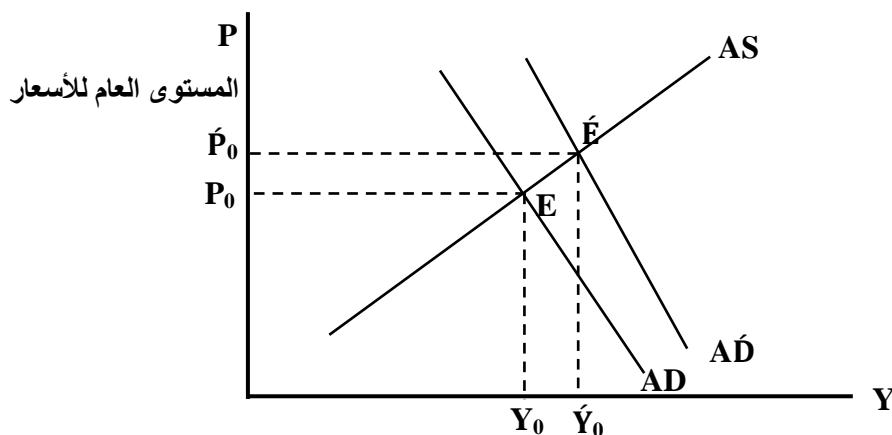
- هما أدواتان لتحديد الانتاج والاسعار .
- **الطلب الكلي AD:** يتحدد إلى أسفل من اليسار إلى اليمين موضحاً علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار وبين الناتج الحقيقي وهو مبني على نموذج (IS - LM) وبعض يطلق عليه منحنى الطلب الكينزي.
- **منحنى العرض الكلي AS** صاعد إلى أعلى ممثلاً علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والناتج.

أثر زيادة عرض النقود شكل (1-6) ص 607 سامي

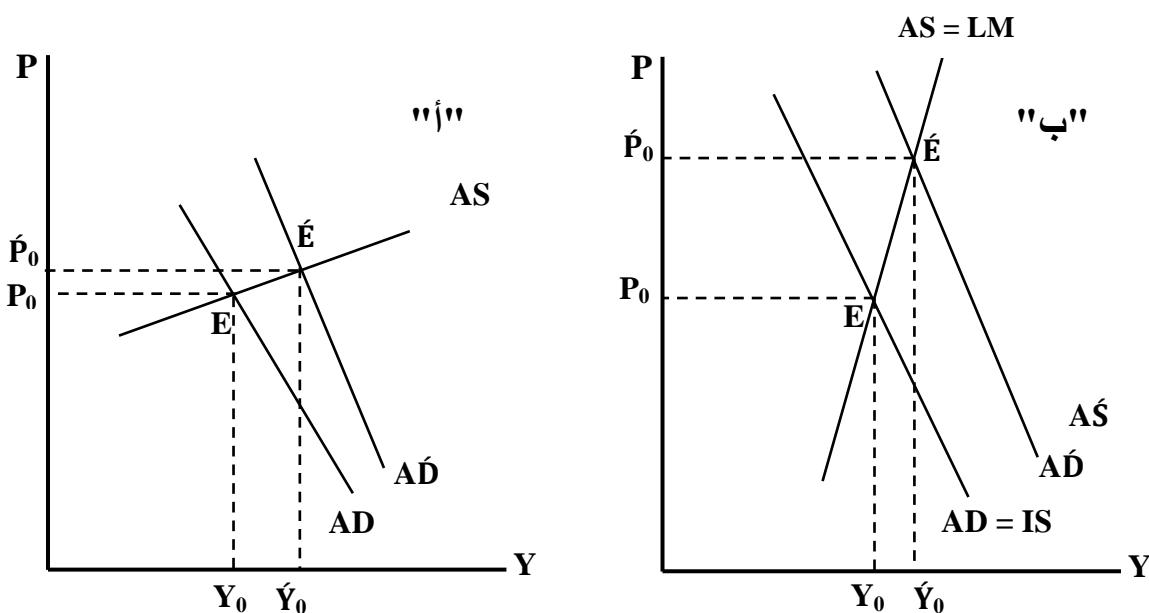
- زيادة عرض النقود تنقل منحنى الطلب الكلي AD إلى اليمين \bar{AD} وتنقل نقطة التوازن من E إلى \bar{E} فيرتفع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى \bar{P}_0 ومستوى الناتج من \bar{Y}_0 إلى $\bar{\bar{Y}}_0$ ولذلك فإن زيادة رصيد عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع كل من مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار وانتقال منحنى الطلب اليمين.

مقدار الزيادة:

- منحنى العرض الكلي أفقى مستوى نسبياً فانتقال AD يؤدي إلى زيادة كبيرة في الناتج وصغريرة في الأسعار (شكل 2-6 (أ)).
- شكل 2-6 (ب) نجد تحليل IS - LM كان مظللاً لأنه يوصلنا إلى أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي فعندما يكون رأسياً فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة فقط الأسعار وليس الناتج.



شكل (1-6) أثر الزيادة في مقدار الكمية النقدية من عرض النقود



شكل (2-6) منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي وأثر ذلك في تحديد مقدار التغير في كل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج

تعريف الطلب الكلي والعرض الكلي:

الطلب الكلي: يوضح تجمعات من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج عندما يكون سوق النقود وسوق السلع والخدمات في وضع توازن في نفس الوقت.

س/ لماذا ينحدر منحنى الطلب الى أسفل ؟ الى اليسار.

ج / لنفرض سوق السلع والخدمات في وضع

توازن في سعر P_B وناتج Y_B

ولنفرض ان مستوى الاسعار انخفض هذا

يعني زيادة في الارصدة الحقيقية ستؤدي

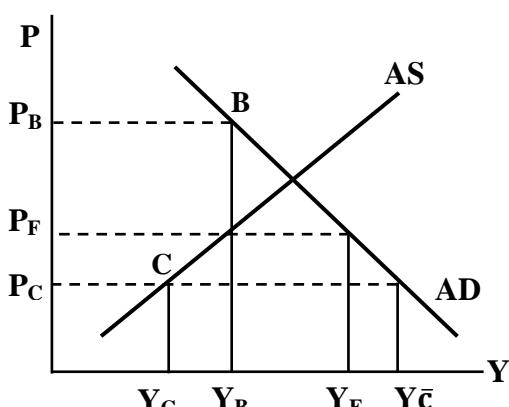
إلى تخفيض اسعار الفائدة التي تؤدي إلى

زيادة الطلب الاستثماري ثم زيادة $Y \uparrow$

↑ الانفاق الكلي وبناءً عليه ينحدر منحنى

الطلب الكلي الى اسفل ($Y \uparrow P \downarrow$) الى اليسار

والعلاقة عكسية بين الناتج والاسعار .



شكل (3-6) تعريف الطلب الكلي والعرض الكلي

العرض الكلى: هو عبارة عن تجمعات من الناتج والمستوى العام للأسعار والتي ترغب عندها منشآت الاعمال عرض كمية من الناتج، فمثلاً عند مستوى الاسعار PC فإن منشآت الاعمال ترغب أن تعرض الكمية YC من انتاجها وتتوقف على (الاسعار والتکاليف اجور العمال وعوامل الانتاج الاخرى) لذلك منحنى العرض الكلى يعكس ظروف سوق عوامل الانتاج وخصوصاً سوق العمل وسوق السلع والخدمات.

منحنى الطلب الكلى AD:

استنتاج منحنى الطلب الكلى:

كيف يمكن أيجاد العلاقة بين الطلب الكلى والمستوى العام للأسعار، أي كل مستوى من الاسعار وما يقابلها من ناتج منطقي من كيفية تحديد مستوى سعر الفائدة ومستوى الناتج (الدخل) في منحنيات IS – LM حيث يمكن ان نتوصل الى الناتج المطلوب الذي يتاثر بتغيرات الاسعار.

شروط التوازن في سوق السلع والخدمات IS

$$\text{الحقن الكلى} = \text{التسرب الكلى} \quad (S=I)$$

كيف يمكن للأسعار ان تؤثر في موضع (انحدار) منحنى IS وكيف يمكن للأسعار أن تؤثر في متغيرات الحقن والتسرب نلاحظ ان (T , G) قيمتهما ثابتة من الحكومة، لذلك سنفترض عدم تأثيرهما بتغيرات الاسعار ونفترض (الاستثمار الثابت) من حيث القيمة الحقيقة لا يتاثر بشكل مباشر بالأسعار وإنما بشكل غير مباشر فهو يتاثر بسعر الفائدة (والادخار) الحقيقي ففترضه (يتوقف على الدخل) الحقيقي ولن يتاثر مباشرة بتغيرات الأسعار.

- وبما ان المتغيرات الاربعة (I , S , G , T) لن تتأثر مباشرة بتغيرات الاسعار فإن التغيرات لن تؤدي الى انتقال منحنى IS.

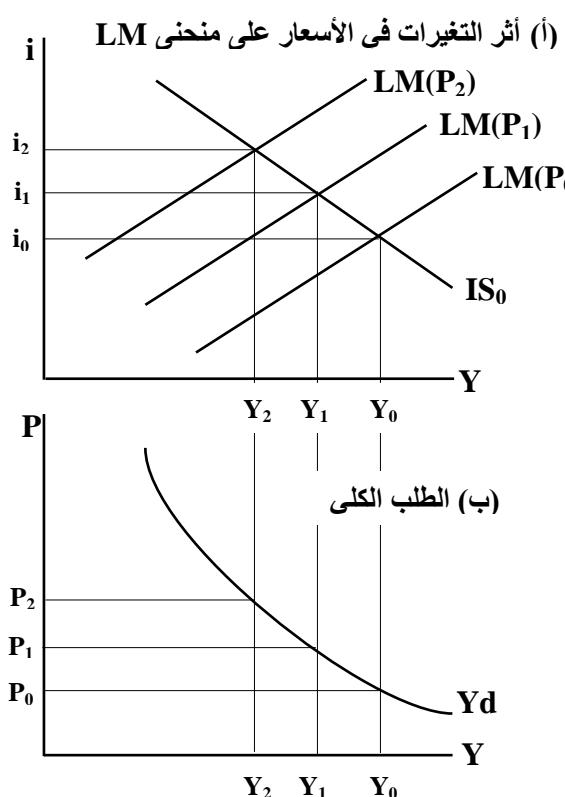
شرط التوازن في سوق النقود / منحنى LM

$$m = \frac{M}{P} = L(y, i)$$

- شروط التوازن في سوق النقود تتطلب:

- مساواة الرصيد الحقيقي للنقد $\frac{M}{P} = m$ مع طلب النقود في المعنى الحقيقي (طلب الارصدة الحقيقة) الذي يتحدد مستقبلاً موسماً على المستوى العام للأسعار.
- ونظريه كينز في الطلب على النقود (ترجع طلب الارصدة الحقيقة للنقد الى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة).

- وعند افتراض ثبات المستوى العام للأسعار توجد حاجة للتفرقة بين التغيرات الحقيقة والنقدية في القيم.
- الافراد يرغبون بالأرصدة النقدية مقابل (المعاملات مقاسة بالقيم الحقيقة) وتمثل الدخل الحقيقي.
- التوازن يتحقق عندما يكون (طلب الارصدة النقدية الحقيقة مساوياً لقيمة الحقيقة لعرض الارصدة).
- عرض الارصدة النقدية تحددها السلطة النقدية بينما الارصدة النقدية تتأثر بتغيرات المستوى العام للأسعار وتنادي الى انتقال منحنى LM شكل (6 - 4)



- الشكل (أ): أثر المستوى العام للأسعار على وضع منحنى LM يوجد ثلاًث مستويات للأسعار.
عندما يرتفع السعر فإن LM ينتقل إلى اليسار وهذا يُخفض مقدار الارصدة الحقيقة للنقد $m = \frac{m}{P}$
عندما ينتقل إلى اليسار منحنى LM يرتفع سعر الفائدة مسبباً انخفاضاً الاستثمار وانكماشاً الطلب الكلي.
- الشكل (ب): تم تحديد لكل مستوى من السعر مستوى من الطلب الكلي للناتج.
المنحنى Y_d منحنى الطلب الكلي
فإن مستوى الناتج المطلوب عند كل سعر إنما هو مستوى انتاج التوازن الذي تحصل عليه في نموذج $IS - LM$ الذي يساوي الناتج مع الطلب الكلي والتوازن في سوق النقود.

خصائص منحنى الطلب الكلي:

أولاً: انحدار منحنى الطلب:

- ينحدر إلى أسفل لوجود علاقة بين الإنفاق والأسعار فكلما ارتفعت الأسعار كلما انخفضت الارصدة الحقيقة وانخفاض الإنفاق التوازن والانحدار يوضح مقدار التغيرات في الإنفاق الحقيقي استجابة للتغيرات في المستوى العام للأسعار [أي مدى تغير مستوى التوازن نتيجة لتغير مقدار الارصدة الحقيقة].

في منحنيات $IS - LM$ توصلنا إلى:

- أولاً: الزيادة في مقدار الارصدة الحقيقة للنقد تؤدي إلى زيادة أكبر في مستوى توازن الدخل والناتج ← وكلما كان المضاعف كبيراً ← وكانت استجابة طلب النقود صغيرة للتغيرات الدخل ← كلما كانت استجابة طلب النقود للتغيرات في سعر الفائدة صغيرة (ضعيفة) – كلما كانت حساسية الاستثمار للتغيرات سعر الفائدة كبيرة.

- ولأن انحدار منحنى الطلب الكلي يتحدد بأثر تغير الارصدة الحقيقة على مستوى دخل وناتج التوازن ← نفس العوامل المحددة لأثر التغير في رصيد عرض النقود على مستوى الدخل والناتج تحدد انحدار منحنى الطلب الكلي.

- أثر كبير لتغير الارصدة الحقيقة على الإنفاق التوازن ← منحنى الطلب الكلي يكون مستوى بدرجة كبيرة.

- تغيراً بسيطاً في المستوى العام للأسعار ← تغير كبير في الإنفاق التوازن.
أثر ضعيف للتغير في الارصدة الحقيقة للنقد على مستوى الدخل والإنفاق فإن منحنى الطلب الكلي يكون انحداره كبيراً ← تغيرات كبيرة في المستوى العام للأسعار مطلوبة لإحداث تغيرات بسيطة في دخل وأنفاق التوازن.

ثانياً : وبناءً على ذلك يمكن أن تصل إلى الخلاصة التالية:

- يكون منحنى الطلب الكلي أكثر استواءً: مستوى.
- أ- كلما كانت استجابة طلب النقود للتغيرات سعر الفائدة ضعيفاً.
- ب- كلما كانت حساسية طلب الاستثمار للتغيرات سعر الفائدة كبيرة.

2- يكون منحنى الطلب الكلي أكثر استواءً:

أ- كلما كان المضاعف كبيراً.

ب- كلما كانت استجابة طلب النقود للتغيرات الدخل كبيرة كلما كانت K كبيرة. [K : نسبة من النقود تتأثر بالدخل الخاص بالطلب على النقود لعرض المعاملات].

ولكي ثبتت هذه المفاهيم نتطرق للحالتين المتطرفة.

أولاً: وعليه فمنحنى الطلب الكلي في الحالة الكلاسيكية (يكون مستوى) AD .

- مستوى (أكثر استواء) التغيرات في الأسعار لها أثر كبير على الدخل والناتج.

- غير مستجيب للتغيرات سعر الفائدة.

- يتفق مع الجزء الرأسى من LM

حيث التغيرات في الارصدة الحقيقة للنقود

لها أثر كبير على الدخل والإنفاق هذه

الحالة تتفق مع منحنى طلب كلي

مستوى مثل AD .

ثانياً: عندما يكون منحنى الطلب الكلي:

ضمن حالة مصيدة السيولة AD

- الأفراد فيها يحتفظون بكميات كبيرة

من الارصدة الحقيقة للنقود عند سعر

فائدة لا يتغير فإن انخفاض الأسعار وزيادة

الارصدة الحقيقة للنقود لها تأثير ضعيف على الدخل والناتج.

- حيث يكون منحنى الطلب الرأسى يعني مستوى الإنفاق لا يستجيب للتغيرات في الأسعار.

حيث أن انتقال او تغير الأسعار من P_0 الى \bar{P}_0 يكون أثراها صغير على منحنى الطلب \bar{AD} الواقع في مصيدة السيولة (الرأسى) بينما يكون أثر تغير الأسعار كبير على منحنى الطلب AD الواقع ضمن الحالة الكلاسيكية.

انتقال منحنى الطلب الكلى:

أولاً: أثر السياسة المالية التوسعية:

- شكل (6-6) العوامل التي تحدد انتقال منحنى $IS - LM$

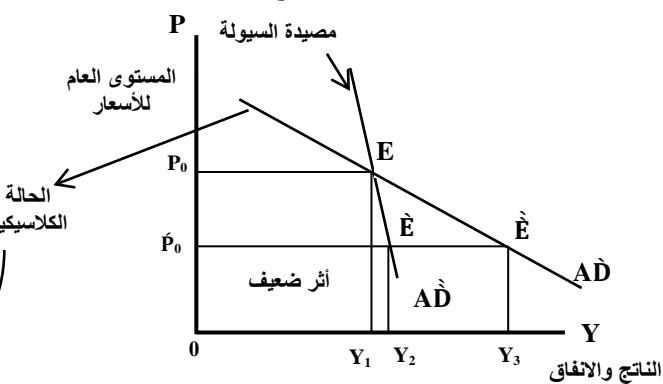
- انتقال منحنى الطلب الكلى. من الرسم الاول عند تقاطع منحنى IS مع LM يتحقق التوازن بين عرض النقود وكمية السلع والخدمات عند مستوى سعر فائدة i_0 وسعر التوازن بين عرض النقود وكمية السلع والخدمات عند مستوى سعر فائدة i_0 وسعر P_0 والنقطة التوازنية على منحنى AD الطلب الكلى المقابلة لها E في الجزء الاسفل من الرسم.

- لو زاد الإنفاق الحكومي ← ينتقل منحنى IS الى أعلى والى اليمين وعند نفس P_0 مستوى الأسعار نقطة التوازن الجديدة \bar{E} ولكن سعر فائدة أعلى ومستوى دخل وإنفاق أعلى وأكبر.

- السياسة المالية التوسعية تؤدي الى زيادة أكبر في الناتج والإنفاق كلما كانت حساسية طلب النقود للتغيرات سعر الفائدة كبيرة كلما كانت تغيرات الطلب الكلى للتغيرات سعر الفائدة صغيرة وكلما كانت MPC منخفض.

- مقدار الانتقال في منحنى الطلب من AD الى \bar{AD} وهي المسافة $\bar{E}E$ مساوية للمسافة انتقال منحنى IS اي التغير في مستوى الدخل والناتج في الجزء الاول مقدارها $\bar{Y}_0 - Y_0$ بمقدار الزيادة مضروبة بمضاعف السياسة المالية.

$$\Delta Y = \frac{1}{1-C} \Delta G$$



شكل (5-6) انحدار منحنى الطلب

فائدة لا يتغير فإن انخفاض الأسعار وزيادة

الارصدة الحقيقة للنقود لها تأثير ضعيف على الدخل والناتج.

- حيث يكون منحنى الطلب الرأسى يعني مستوى الإنفاق لا يستجيب للتغيرات في الأسعار.

حيث أن انتقال او تغير الأسعار من P_0 الى \bar{P}_0 يكون أثراها صغير على منحنى الطلب \bar{AD} الواقع في مصيدة السيولة (الرأسى) بينما يكون أثر تغير الأسعار كبير على منحنى الطلب AD الواقع ضمن الحالة الكلاسيكية.

انتقال منحنى الطلب الكلى:

أولاً: أثر السياسة المالية التوسعية:

- شكل (6-6) العوامل التي تحدد انتقال منحنى $IS - LM$

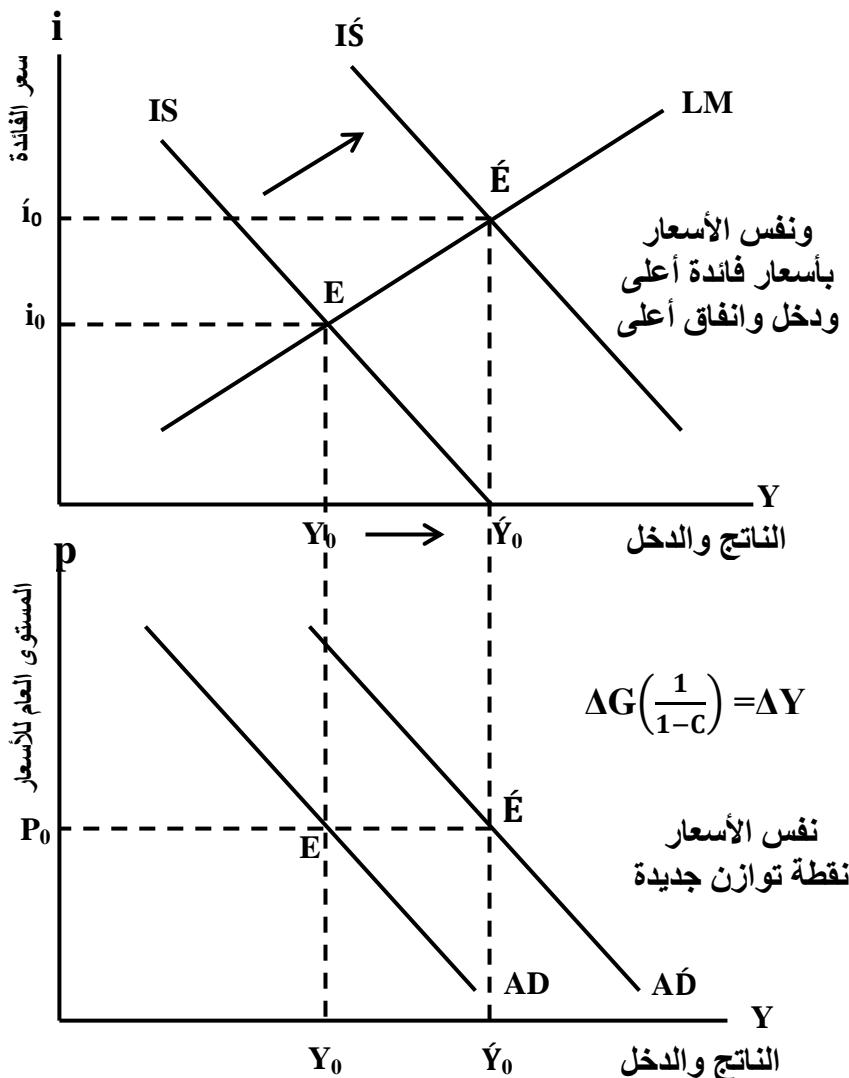
- انتقال منحنى الطلب الكلى. من الرسم الاول عند تقاطع منحنى IS مع LM يتحقق التوازن بين عرض النقود وكمية السلع والخدمات عند مستوى سعر فائدة i_0 وسعر التوازن بين عرض النقود وكمية السلع والخدمات عند مستوى سعر فائدة i_0 وسعر P_0 والنقطة التوازنية على منحنى AD الطلب الكلى المقابلة لها E في الجزء الاسفل من الرسم.

- لو زاد الإنفاق الحكومي ← ينتقل منحنى IS الى أعلى والى اليمين وعند نفس P_0 مستوى الأسعار نقطة التوازن الجديدة \bar{E} ولكن سعر فائدة أعلى ومستوى دخل وإنفاق أعلى وأكبر.

- السياسة المالية التوسعية تؤدي الى زيادة أكبر في الناتج والإنفاق كلما كانت حساسية طلب النقود للتغيرات سعر الفائدة كبيرة كلما كانت تغيرات الطلب الكلى للتغيرات سعر الفائدة صغيرة وكلما كانت MPC منخفض.

- مقدار الانتقال في منحنى الطلب من AD الى \bar{AD} وهي المسافة $\bar{E}E$ مساوية للمسافة انتقال منحنى IS اي التغير في مستوى الدخل والناتج في الجزء الاول مقدارها $\bar{Y}_0 - Y_0$ بمقدار الزيادة مضروبة بمضاعف السياسة المالية.

$$\Delta Y = \frac{1}{1-C} \Delta G$$



شكل (6-6) أثر السياسة المالية على منحنى الطلب الكلي

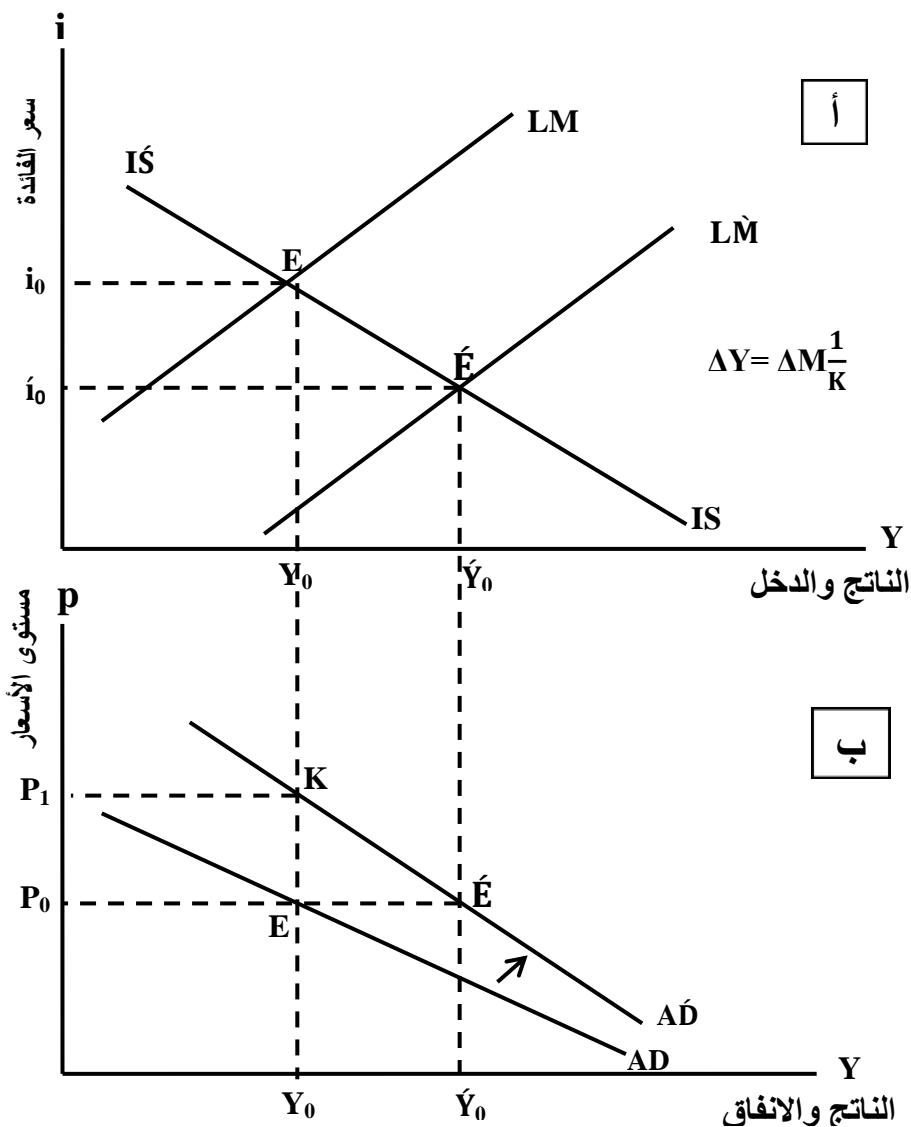
ثانياً: أثر التوسيع النقدي على منحنى الطلب الكلي:

- من رسم 7-6.

- زيادة الرصيد النقدي يؤدي انخفاض سعر الفائدة ثم زيادة الاستثمار والدخل والإنفاق والطلب الكلي عند كل مستوى من مستويات الأسعار وينقل المنحنى إلى أعلى اليمين ومقدار الانتقال لزيادة الرصيد النقدي يعتمد على مضاعف السياسة النقدية. المضاعف \uparrow طلب النقود \downarrow السلع \uparrow الانتقال الكبير
- لو كان المضاعف كبير بسبب (الطلب على النقود ليس ذو مرونة عالية) بالنسبة لسعر الفائدة ومرونة الطلب على السلع عالية فإن انتقال منحنى الطلب يكون كبيراً والعكس.
- لو كان منحنى الطلب مستوياً (السياسة النقدية غير فعالة) فإن انتقال الطلب الكلي AD سيكون قليلاً

$$\Delta Y = \Delta M \frac{1}{K}$$

$$(P \uparrow = M \uparrow)$$



شكل (7-6) الأثر المترتب على زيادة عرض النقود على منحنى الطلب

هناك انتقال افقي وانتقال رأسى (الرأسى) لو أن الزيادة النقدية في النقود اصطحبته بزيادته مساوية للأسعار فإن $\frac{M}{P}$ العرض الحقيقي للنقود لن يتغير ويعنى (أن أسعار الفائدة والطلب الكلى ومستوى توازن الدخل والناتج لن يتغير).

- الزيادة في الرصيد النقدي للنقود ينقل منحنى الطلب الى أعلى اليمين بنفس نسبة الزيادة.
- في الجزء (أ) من الشكل النقطة E نقطة توازن لو زاد الرصيد النقدي سينتقل منحنى الطلب الكلى في الجزء (ب) أعلى اليمين ونقطة K التوازن الجديد حسب الاسعار الجديدة P_1 وهي على المسافة الراسية لها وأن لها نفس الدخل والناتج عند Y_0 في الرسم الأسفل. أما في الأعلى فأن نسبة الزيادة في الأسعار تكون نفس نسبة الزيادة في الرصيدة النقدي للنقود فتكون K نفس المستوى الرأسى في الجزء العلوي وكذلك سعر الفائدة تزداد بنفس النسبة.

منحنى العرض الكلى AS:

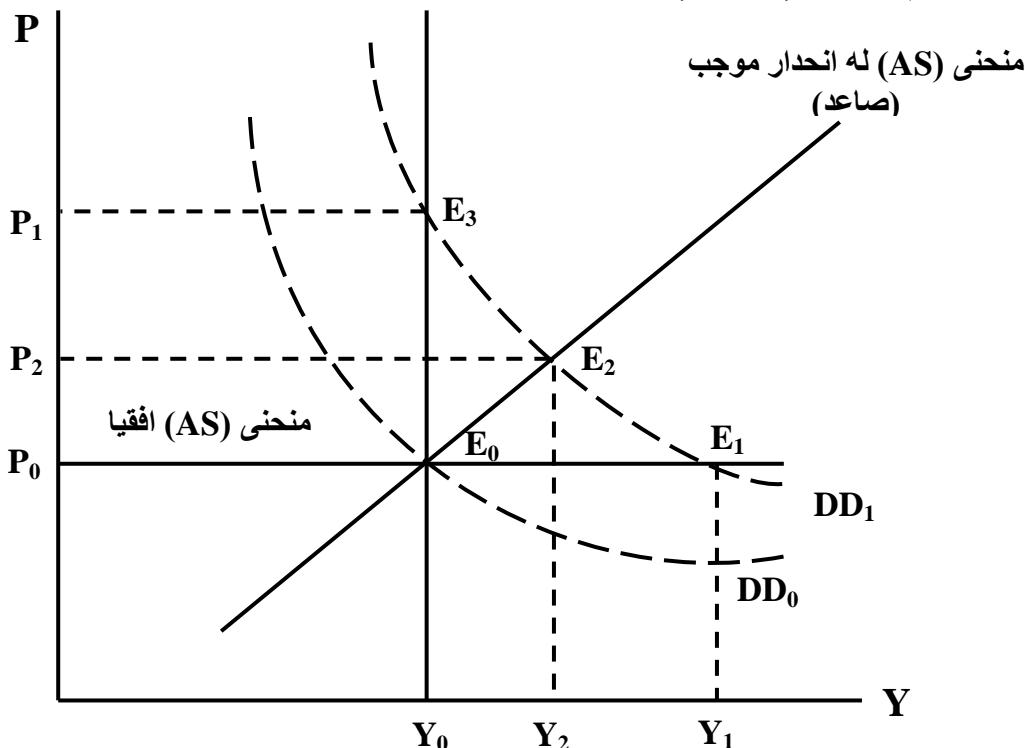
يوضح مقدار الانتاج الذي ترغب منشآت الاعمال لبيعه لعرضه عند مستويات مختلفة من الاسعار. وله أشكال مختلفة وأثر انتقاله يعتمد على شكله.

شكل (6-8) ص 625 يوضح ثلاثة أنواع أشكال من منحنى العرض.

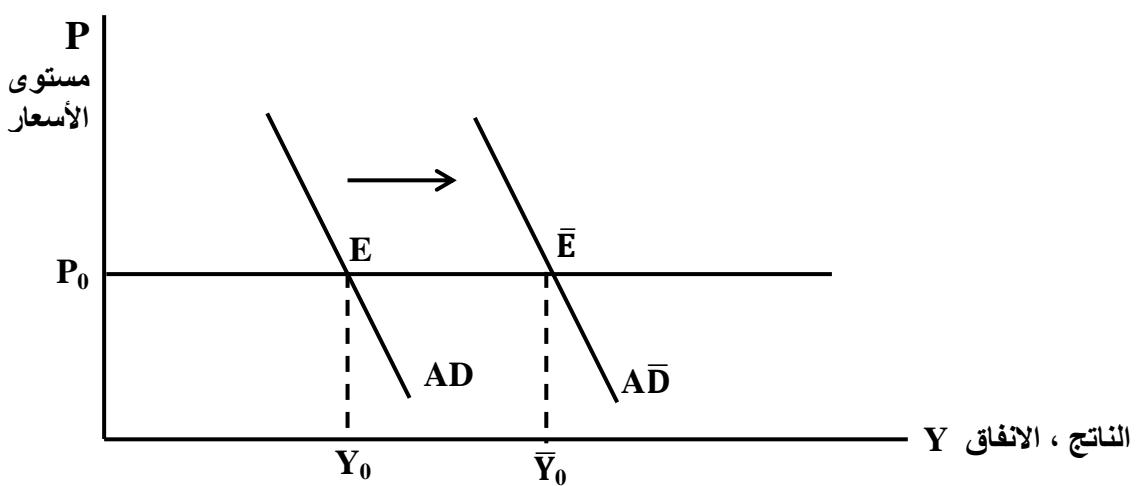
منحنى عرض أفقى: انتقال منحنى الطلب الكلى من DD_0 إلى DD_1 وينقل نقطة التوازن من E_0 إلى E_1 مستوى الناتج والدخل يزداد من Y_0 إلى Y_1 والاسعار تبقى ثابتة P_0 .

منحنى عرض رأسى: انتقال منحنى الطلب الكلى سينقل نقطة التوازن من E_0 إلى E_3 الدخل والناتج لن يتغير ولكن الاسعار ستزداد ($P_1 > P_0$, $Y_1 = Y_0$).

منحنى عرض صاعد: انتقال منحنى الطلب الكلى ينقل نقطة التوازن من E_0 إلى E_2 فيزداد الناتج والدخل والمستوى العام للأسعار ($P_2 > P_0$, $Y_2 > Y_0$).



شكل (8-6) أثر انتقال منحنى (AD) في حالة ثلاثة أشكال لمنحنيات العرض الكلى



شكل (9-6) السياسة المالية التوسيعية في حالة كينز

أولاً: منحنى العرض الكلى في حالة ثبات المستوى العام للأسعار (كينز) / افقي:

- هذا المنحنى يتفق مع نموذج كينز وقت الكساد ونموذج (الدخل - الانفاق) ونموذج (IS - LM) حيث ثبات الاسعار ومنحنى العرض أفقى وعرض السلع والخدمات عند مستوى السعر السائد لأي كمية تطلب .

- وفكرة كينز أنه عندما يتخذ منحنى العرض الكلي هذا الشكل يعني وجود بطاله حيث تستطيع المنشآت الحصول على ما تحتاجه من عمال وفق الأجر السائد.
- ويعني متوسط التكاليف لا يتغير مع تغير مستوى الناتج فتعرض كل ما يطلب من انتاج عند السعر السائد.
- تم جمع منحنى العرض الكينزي مع منحنى الطلب الكلي في شكل (6-9) ونقطة التوازن عندما يتقطع AS مع AD (سوق السلع والخدمات وسوق الأرصدة في حالة توازن).
- وعند توسيع السياسة المالية (زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب) تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى واليمين من AD إلى AD ونقطة التوازن الجديدة E حيث يزداد الناتج عند نفس مستوى الأسعار P_0 فلن تتأثر الأسعار.
- ومن منحنيات LM – IS فإن هذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مسببة (زيادة الناتج بمقدار أقل من زيارة مضاعف كينز من الناتج).
- الزيادة في المعروض النقدي في حالة كينز (منحنى عرض أفقي) ستؤدي إلى التوسيع (زيادة) في الدخل والناتج ولا تتأثر الأسعار ومقدار الانتقال الأفقي في AS يتوقف على مضاعف السياسة النقدية، كما في نموذج IS – LM.

ثانياً: منحنى العرض الكلي الكلاسيكي / رأسي:

- يُمثل حالة متطرفة فيها المنحنى رأسي يوضح نفس السلع تعرض مهما كانت الأسعار.
- وهذا المنحنى مبني على الفروض الكلاسيكية في سوق العمل (عند الكلاسيك لا يوجد بطاله) وسوق العمل دائماً في حالة التوظيف الكامل للعمالة ومتوازن.
- معنى هذا لو أن كل القوى العاملة كانت موظفة فإن الناتج لا يمكن زيادته عن المستوى السائد حتى لو ارتفعت الأسعار فلا يوجد عمل إضافيين لزيادة الانتاج، لذلك منحنى العرض رأسي.
- وسوق العمل دائماً في حالة توازن لأن الأجور مرنة تتوازن بسرعة محققة التوازن لنفرض انتقال منحنى الطلب إلى اليمين (زيادة طلب) تحتاج المنشآة توظيف عمال جدد لزيادة الانتاج ولكن لا يوجد عمال غير موظفين حتى لو رفعت الأجور وهذا يرفع الأسعار ولكن لن يزيد الانتاج.
- الفرق بين منحنى عرض الكلاسيك وكينز إن الكلاسيك يعتقدون أن سوق العمل دائماً في حالة توازن وتوظف كامل بسبب وجود مرونة في الأجور (عدم وجود بطاله) كينز يعتقد إنه الأجور لا تتغير كثيراً أو لا تتغير عندما يكون هناك بطاله، وعليه البطالة ممكن أن تستمر لبعض الوقت (يوجد بطاله في الاقتصاد).

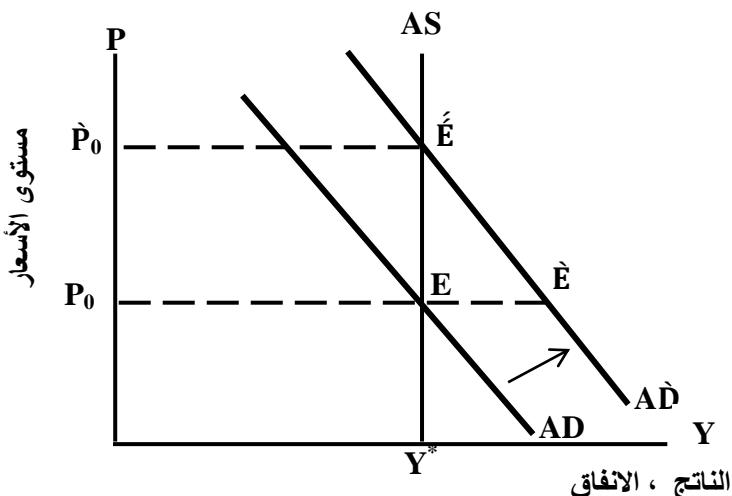
السياسة المالية في الحالة الكلاسيكية / (رأسي):

- في الحالة الكلاسيكية منحنى العرض الكلي رأسي عند مستوى انتاج التوظيف الكامل * Y مهما كانت الأسعار أي الأسعار تتغير تتوقف على تقاطع العرض والطلب بينما عند كينز الأسعار ثابتة.
- شكل (6-10) ص 630 في ظل فرض منحنى العرض الكلاسيكي (مرونة الأجور، توازن سوق العمل لا يوجد بطاله التوظيف الكامل، الناتج ثابت مهما كانت الأسعار) AS نقطة التوازن فيه E وفيها توظف كامل ويعرض الانتاج عند أي مستوى من الأسعار.
- السياسة المالية التوسعية تنقل منحنى الطلب من AD إلى \bar{AD} عند نفس مستوى الأسعار P_0 يزداد الإنفاق القومي (زيادة ساعات العمل) إلى E ← زيادة الطلب يتطلب زيادة الانتاج يعني زيادة العمال فلا تجد المنشآت عمال لتوظيفهم فيرتفع الأجر، فلا تستطيع أن تزيد انتاجها لارتفاع التكاليف ← ارتفاع الأسعار [زيادة الطلب تزيد الأسعار فقط ولا تزيد الانتاج].
- زيادة الأسعار ← تخفيض الأرصدة الحقيقة للنقد ← وزيادة أسعار الفائدة وتخفيض الإنفاق ونقل منحنى الطلب من AD إلى \bar{AD} ليعرف الأسعار بالقدر الذي يتفق مع التوظيف الكامل عند P_0 و E يتساوى الإنفاق الجديد مع العرض الكلي.

أثر المزاحمة: الرسم (10-6)

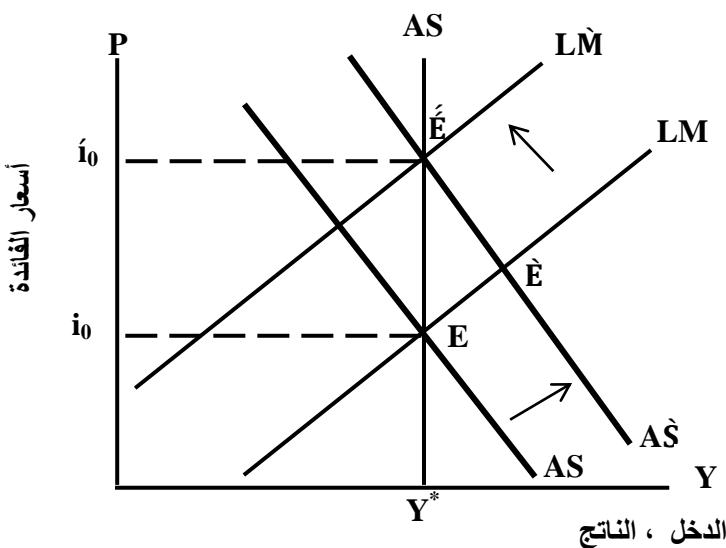
يلاحظ أن الناتج لم يتغير رغم زيادة الإنفاق الحكومي يعني انخفاض في الإنفاق الخاص يعني وجود (مزاحمة كاملة) الإنفاق الحكومي الحقيقي زاحم الاستثمار الخاص كما يوضحه شكل (11-6).

- من خلال منحنى $IS - LM$ حيث Y^* مستوى إنتاج التوظيف الكامل والتوازن الأصلي في النقطة E عند تقاطع IS مع LM وسعر الفائدة i_0 .
- السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب) تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى \bar{IS} إلى اليمين وعند نفس مستوى الأسعار ستزيد المنشآة من إنتاجها لتغطي الطلب عند النقطة \bar{E} ضمن القروض الكلاسيكية هذا غير ممكن، أذًا ستواجه ارتفاع فائض الطلب بارتفاع الأسعار \rightarrow يؤدي إلى تخفيض الأرصدة الحقيقية لعرض النقود \leftarrow انتقال منحنى LM إلى \bar{LM} \leftarrow مع ارتفاع الأسعار \leftarrow إلى نقطة التوازن الجديدة عند \bar{E} عند تقاطع IS مع \bar{LM} .
- ولكن النقطة \bar{E} ترفع سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص (إفساح المجال لزيادة المشتريات الحكومية) والدخل والناتج لم يتغير.
- سوق النقود أيضاً متوازن فارتفاع أسعار الفائدة خفض الطلب على الأرصدة المطلوبة متفق مع رصيد النقود الحقيقي.
- وتكون المزاحمة كاملة عندما يكون منحنى LM رأسياً لأن الطلب على النقود غير من بالنسبة لسعر الفائدة في منحنى $IS - LM$ (المزاحمة ظاهرة طلب) أما هنا فهي ظاهرة عرض AS .
- حالة كينز للأجل القصير بينما الكلاسيك للأجل الطويل.



شكل (10-6) التوسيع في السياسة المالية: الحالة الكلاسيكية

عند الكلاسيك تواجه
الزيادة في الطلب بارتفاع
الأسعار فقل الأرصدة
الحقيقية للنقد فينتقل
منحنى LM إلى اليسار



شكل (11-6) المزاحمة تكون كاملة في الحالة الكلاسيكية